اليوم لقاء الجلالي مع الصناعيين

رئيس اتحاد غرف الصناعة لـ«الوطن»: عودة الصناعات الدوائية إلى سابق عهدها تتطلب دعماً للتصدير

السفير الهندي: اتفاقية لتوقيع مذكرة تفاهم خاصة بالدواء ونعمل على إقامة شركات مشتركة

| هناء غانم

أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أهمية دعم وتطوير صناعة الدواء بين شركات الدواء السورية والهندية ونمو التبادل التجاري ومستلزمات الإنتاج، وتشجيع الشركات الهندية على اكتساب الفرص الاستثمارية المتاحة في الصناعات الدوائية السورية.

ولفت المصري خلال الاجتماع الذي أقيم بالتعاون بين الاتحاد وسفارة جمهورية الهند في سورية يوم أمس حول الصناعات الدوائية في الهند، إلى أهمية التعاون في مجال تدريب الكوادر البشرية لتبادل الخبرات، من خلال إرسال وفود إلى الهند للتدريب في مجال الصناعات الدوائية، مشيراً إلى أن الصناعات الدوائية في سورية بدأت في ستينيات القرن الماضي، وفي عام 1988 بدأت هذه الصناعة رحلة جديدة عبر القطاع الخاص بتأسيس معامل جديدة تحت إشراف ومراقبة وزارة الصحة التي دأبت بالتعاون مع المنظمات الدولية لتطبيق أحدث الشروط العالمية، واحتلت سورية المرتبة الثالثة عربياً في مجال تصدير الدواء.

وأشار المصري إلى أن الصناعة الدوائية في سورية نجحت خلال تلك العقود في تحقيق الاكتفاء الذاتي والانتقال إلى مرحلة التصدير إلى الأسواق العالمية، حيث تم العمل على تطوير الكوادر الفنية العاملة في مجال الصناعات الدوائية من خلال إخضاعهم لدورات تدريبية بالتعاون مع المعاهد والشركات العالمية لتقديم منتج يجمع بين الجودة الفعالة والأمان، وتحقيق القدرة التنافسية الجيدة للمنتج السوري، ورغم كل المعوقات، صمدت الصناعة الدوائية السورية وبقيت صمام أمان الصحة للمواطنين السوريين، وتمكن المنتج الدوائي السوري من الحصول على سمعة جيدة مكنت الشركات السورية الدوائية من تسجيل منتجاتها في نحو 35 دولة أجنبية وسط منافسة قوية في أسواق مفتوحة، وأثبت وجوده في الأسواق، وهذا دليل على ثقة كبيرة في الصناعات الدوائية السورية.

الحكومة تلتقي الصناعيين اليوم

وكشف المصري في تصريح لـ«الوطن» عن وجود لقاء اليوم بين الصناعيين ورئيس الحكومة لوضع رؤية مستقبلية للصناعة الوطنية التي هي بحاجة إلى دعم أكبر، مضيفاً: وحتى تعود الصناعات الدوائية إلى سابق عهدها، لابد من دعم التصدير أسوة بغيرها من الصناعات النسيجية والغذائية، ونحن نطالب بأن يكون هناك دعم للصناعات الكيميائية، ولاسيما الدوائية، وخاصة أن الدواء السوري مطلوب في دول الجوار.

وقال: نحن اليوم كصناعيين مستعدون لإقامة علاقات وشركات مشتركة مع الهند في ظل التوجه الحكومي لدعم القطاع الخاص، لكن ما نحتاجه هو فتح آفاق للتصدير من خلال دعم الصناعة، وقد طالبنا بشركات مشتركة في سورية لتصنيع الدواء.

فرصة مهمة

وقال: اليوم لدينا فرصة مهمة خلال هذا اللقاء للتعريف بواقع الصناعات الدوائية في الهند والاطلاع على مستجدات هذه الصناعة المهمة، وبحث مجال التعاون مع الشركات السورية في الأبحاث والتطورات الدوائية الهندية، وتأمين مستلزمات الإنتاج والتجهيزات الجديدة المتاحة في جمهورية الهند. مشيراً إلى أن الصناعات الدوائية لا تزال تحمل فرصاً استثمارية واعدة لما لها من قيم مضافة جيدة.

فرص استثمارية واسعة

بدوره، رئيس غرفة تجارة دمشق باسل حمصي أشار إلى أن فرص الاستثمار في الهند واسعة، ونعمل على قيام تعاون مشترك بين البلدين، لافتاً إلى الجهود التي تبذلها السفارة الهندية بدمشق في سبيل إقامة العديد من الفعاليات، ومنها ندوة فرص الاستثمار في الهند التي أقيمت في شباط الماضي والتي مهدت لقيام تعاون مثمر بين مجتمع الأعمال في كلا البلدين.

وقال: إن الصناعات الهندية هي من الأكبر عالمياً وتحظى بانتشار واسع، وخاصة لدى المستثمرين والمستوردين السوريين، مشيراً إلى أن هناك فرصاً واعدة جديدة للتعاون المشترك، وخاصة أن سورية قد خرجت من أزمتها وهي تسعى لأعلى درجات النهوض والتطور.

وأضاف حمصي في تصريح لـ«الوطن» إن علاقتنا التجارية والاقتصادية مع الهند واسعة وهناك اتفاقيات تجارية، ونعمل على تعزيزها في مختلف قطاعات الأعمال التجارية والصناعية والاستثمارية بما يخدم مجتمع الأعمال في كلا البلدين.

أهمية الصناعات الدوائية

بدوره، السفير الهندي بدمشق الدكتور إرشاد أحمد تحدث عن أهمية قطاع الصناعات الدوائية الذي يعتبر من أهم وأضخم القطاعات الصناعية في الهند، مشيراً إلى سعي السفارة من خلال إقامة هذه الفعاليات إلى الانخراط في الأحداث والفعاليات الاقتصادية في سورية وتعزيزها.

أما بما يخص الورشة التفاعلية اليوم، أوضح أنها تقام لإعطاء لمحة عن القطاع الدوائي في الهند، ولتبادل الخبرات في القطاع الدوائي الذي يضم آلاف الشركات الدوائية، حيث تعتبر الهند صيدلية العالم وتحتضن الكثير من الصناعات بداخلها.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد السفير أن بلاده لديها الرغبة في إقامة شركات مشتركة في الصناعات الدوائية مع سورية، لكن العقوبات وصعوبة التحويلات المصرفية تشكل عقبة أساسية أمام إقامة شركات مشتركة.

أكد استعداد الهند للتعاون في مجال تدريب الكوادر البشرية لتبادل الخبرات، من خلال إرسال وفود إلى الهند أو استقطاب خبراء من بلاده إلى سورية، وعقد محاضرات وندوات علمية تتعلق بالمجال الصحي، وخاصة الصناعات الدوائية، والنظر في إمكانية إعداد مذكرة تفاهم في مجال المنح والدورات التدريبية، مضيفاً: الأهم أنه وضمن الأجندة القادمة بين البلدين، فإن اللجنة الاستشارية الخارجية بين سورية والهند سيكون مشروع الدواء ضمن أولوياتها، وستكون هناك اتفاقية لتوقيع مذكرة تفاهم خاصة بالدواء، مضيفاً: سورية تخضع لعقوبات في على الشعب السوري، لذلك نحن اليوم بصدد مناقشة كل القضايا الخاصة بالدواء لتسهيل الإجراءات الخاصة بإيصال المنتجات الدوائية من الشركات الهندية إلى سورية.

وقال: نعمل على إقامة شركات مشتركة سورية– هندية، وأن الشركات الدوائية مستعدة للدخول إلى الأراضي السورية، لكن ننتظر رفع العقوبات وتحسن المناخ التجاري العام في سورية ليكون هناك تعاون في صناعة الدواء وغيرها.

تسهيل عمل الشركات

نقيب صيادلة دمشق حسن ديروان أكد لـ«الوطن» أن الهند من الدول الرائدة في مجال الصناعات الدوائية وفي تصدير المواد الأولية للأسعار وللتخفيف من هذا الضغط لا بد من العمل على تفعيل التشاركية بين جميع الحلقات التجارية من منتج وتاجر جملة وتاجر مفرق وعند تفعيل هذه التشاركية بشكلها الصحيح والحقيقي ستكون هناك آليات جديدة لتسعير المنتجات مناسبة للتاجر والمستهلك وبالتالي تحقيق التوازن بين الجميع، مضيفاً: إننا كغرف تجارة متفائلون في المرحلة القادمة.

وأشار إلى أن وزير التجارة الداخلية تطرق خلال اجتماعه مع رؤساء الغرف للعديد من الأمور الهامة التي تخص العمل التجاري ووعدنا بتفعيل التشاركية وتحقيق تشاركية حقيقية بين غرف التجارة والوزارة في معظم القرارات.

وأوضح أنه يتم العمل على تشكيل أربع لجان من كل المحافظات، اللجنة الأولى هي لجنة خاصة بمناقشة المرسوم 8 وستضم الحكومة الخاص باستيراد المواد الأولية من الأدوية والاستفادة من قطع التصدير لأكثر من 6 أشهر، لافتاً إلى أن هذا القرار ليس بجديد، موضحاً أن الظروف التي تمر بها المنطقة العربية من حروب واعتداءات حالت دون إيصال الكميات المطلوبة من المواد الأولية. مؤكداً أن بعض الشركات رفضت الشحن لأن الشحن أصبح غير آمن في ظل الظروف الراهنة، وهناك شركات ألغت عقودها ما أدى إلى حدوث تقصير في عقود التصدير، لذلك لابد من النظر في الموضوع كي يتم الاستفادة من قطع التصدير الخاص بالصناعات الدوائية.

وأوضح أن الصناعات الدوائية الآن تمر بمرحلة ضعف، مؤكداً أن الدواء السوري معروف على مستوى العالم وهو مرغوب في معظم دول العالم، وأن سورية كانت تصدر إلى أكثر من 80 دولة، ونتيجة الحرب خسرت سورية الكثير من الأسواق العربية والعالمية، مطالباً من الجهات المعنية أن يكون هناك دعم للتصدير للصناعات الدوائية التي تعتبر رافداً وداعماً لموازنة القطع بطريقة مباشرة وغير مباشرة، والدواء سلعة لا يمكن الاستغناء عنها نهائياً، وعندما لا يكون هناك إنتاج محلي، يكون البديل هو المستورد الذي يبلغ قيمته 10 أضعاف أسعار الدواء السوري.

انقطاع المواد الأولية

عمار معتوق، رئيس لجنة الصناعات الدوائية في غرفة صناعة دمشق وريفها، قال لـ«الوطن»: إن الصناعات الدوائية مرت بالعديد من الظروف منها انقطاع المواد الأولية بسبب العقوبات، وما يقال إن الدواء لا يدخل ضمن العقوبات فهذا غير صحيح، لأن التحويلات المصرفية كلها مرتبطة بالعقوبات ما أدى إلى تأثير الصناعات الدوائية بالعقوبات.

وأضاف: اليوم هناك مشاكل أكبر في تكنولوجيا الصناعة الدوائية نعاني منها، تتركز في ارتفاع النفقات الإدارية ونفقات الكهرباء والوقود وغيرها.

الحكومة تدعم الصناعة، واليوم هناك مباحثات تتم مع الجهات الوصائية وغرف الصناعة والتجارة للتوصل إلى إيجاد آلية لدعم الصناعة وعدم وجود عبء على المواطن، مؤكداً أنه لا يوجد أي مطالب بزيادة سعر الدواء حالياً، لكن قد يكون هناك تصحيح لأسعار بعض الأصناف الدوائية غير الموجودة في الأسواق المحلية.

المعاناة الحقيقية

بدوره، رئيس لجنة الصناعات الدوائية في غرفة صناعة حلب زياد أوبري قال لـ«الوطن»: المعاناة الحقيقية التي تواجهها الصناعات الدوائية هي التصدير، مطالباً بتمديد قرار

• رئيس غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: فرص الاستثمار في الهند واسعة

• صناعي: المعاناة الحقيقية التي تواجهها الصناعة الدوائية هي التصدير

التجار والتسعير بعد كلام الوزير

رئيس غرفة تجارة حمص لـ«الوطن»: فرض ضرائب غير منطقية ينعكس على المستهلك

| رامز محفوظ

رأى رئيس غرفة تجارة حمص إياد دراق السباعي في تصريح لـ«الوطن» بأن الضغط على التاجر من خلال فرض رسوم وضرائب غير منطقية وكبيرة عليه ينعكس على المستهلك، وهذا ما أشار إليه وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال لقائه مع مديري حماية المستهلك في المحافظات مؤخراً.

وشدد السباعي على ضرورة إيجاد آلية مناسبة لفرض الضرائب والرسوم والتسعير بحيث يحصل تاجر الجملة والمفرق والمستهلك على حقه مع الحفاظ على تحصيل حقوق الدولة، مضيفاً: لسنا مع أي تاجر يتهرب من دفع الالتزامات المفروضة عليه للدولة، فليس من حق التاجر أن يطالب بحقوقه وتنفيذ متطلباته فقط إنما عليه واجبات والتزامات يجب أن يقوم بتنفيذها على أكمل وجه.

ولفت إلى وجود ضغط كبير جداً على المستهلك بسبب الارتفاع الجنوني للأسعار وللتخفيف من هذا الضغط لا بد من العمل على تفعيل التشاركية بين جميع الحلقات التجارية من منتج وتاجر جملة وتاجر مفرق وعند تفعيل هذه التشاركية بشكلها الصحيح والحقيقي ستكون هناك آليات جديدة لتسعير المنتجات مناسبة للتاجر والمستهلك وبالتالي تحقيق التوازن بين الجميع، مضيفاً: إننا كغرف تجارة متفائلون في المرحلة القادمة.

وأشار إلى أن وزير التجارة الداخلية تطرق خلال اجتماعه مع رؤساء الغرف للعديد من الأمور الهامة التي تخص العمل التجاري ووعدنا بتفعيل التشاركية وتحقيق تشاركية حقيقية بين غرف التجارة والوزارة في معظم القرارات.

وأوضح أنه يتم العمل على تشكيل أربع لجان من كل المحافظات، اللجنة الأولى هي لجنة خاصة بمناقشة المرسوم 8 وستضم اللجنة مندوباً من كل الغرف التجارية في المحافظات وستعمل اللجنة على دراسة المرسوم وعقد عدة لقاءات مع المنتجين والمستهلكين في المحافظات لإيصال واقع كل محافظة لوزير التجارة الداخلية من مطالب ورؤى بخصوص المرسوم، والثانية لجنة خاصة بقانون الشركات ولجنة قانون الغرف ولجنة العلامات الفارقة.

وذكر أن الوزارة أكدت انفتاحها على كل الغرف واستعدادها للتعاون والتشاركية باتخاذ القرار وهذا الأمر صحيح ولا بد منه باعتبار أن غرف التجارة هي المعنية بموضوع الواقع التجاري وعلى دراية كاملة بهذا الواقع على الأرض وبإمكانها إيصال الصورة الحقيقية للوزارة من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة والوصول إلى قرارات تكون مرضية للمنتج والمستهلك معاً.

ولفت إلى أن المرحلة القادمة بحاجة لتكثيف العمل والتعاون بين كل الأطراف وعلى الأخص بين غرف التجارة والتجار من مختلف الدرجات والفئات، موضحاً بأن قانون الغرف الذي ستتم مناقشته سيخضع حتماً لمنظومة تحكمه، وأنه توجد عدة قوانين أصبحت قديمة ويجب تعديلها اليوم مثل قوانين الانتخاب ودرجات التجار في الغرف والقوانين الخاصة بالهيئة العامة، متمنياً أن يكون اتحاد غرف التجارة الجديد اتحاداً فعالاً ومتميزاً عن بقية اتحادات غرف التجارة السابقة.

بدوره أكد نائب رئيس غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم لـ«الوطن» ضرورة تدخل وزارة التجارة الداخلية بتسعير المواد الأساسية فقط مثل القمح والرز والسكر على سبيل المثال ومراقبة أسعارهم في السوق وحتى لو كانت نسبة أرباح التاجر قليلة فإن هذا الأمر يعتبر طبيعي وبالمقابل اعتبر تدخل الوزارة في تسعير بقية المواد أمراً خاطئاً ومضيعة للوقت لأن المواطن يعلم بنوعية المنتجات وجودتها، مشدداً ضرورة أن تقوم الوزارة بمراقبة موضوع مطابقة المنتج للمقاييس السورية وموضوع الغش في المواد الغذائية.

وقال: كل دول العالم لا تتدخل في التسعير إلا في سورية وهذا التدخل أثبت إلى أننا الوحيدون المخطئون نتج عنه تسعيرات غير منطقية وغير صحيحة لا تغطي التكاليف.

التأمين على منظومة الطاقة الشمسية «للبيوت» خيار للشركات التي ترغب

محمد لـ«الوطن»: في حال الطرح يغطي حتى ١٠٠ مليون للخطر في محتويات البيت و٥٠ مليوناً مسؤولية تجاه الغير

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد عن موافقة الهيئة على وثيقة «بوليصة استرشادية» تسمح لشركات التأمين التي ترغب بالإعلان عن التأمين على منظومات الطاقة الشمسية المنزلية حيث يمكن للشركات وفق هذه «البوليصة» التعويض بحال الخطر حتى 100 مليون ليرة فيما يخص محتويات المنزل ونحو 50 مليون ليرة تعويض مسؤولية مدنية تجاه الغير.

وسألت «الوطن» المدير العام بعد أن أظهرت الهيئة أن فريق العمل «الممثل لشركات التأمين العامة والخاصة وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين» خلال اجتماعاته في الهيئة، كان اقترح نموذجاً لوثيقة تأمين الطاقة الشمسية المنزلية، لتكون وثيقة استرشادية لمن يرغب من الشركات، بحيث تغطي أضرار الحريق لتجهيزات الطاقة الشمسية، وكذلك محتويات المنزل والمسؤولية المدنية تجاه الغير بحد مالي معين «الضرر الذي تسببه للجوار»، ويعود الإعلان عن هذا المنتج لكل شركة، وفق ما تراه مناسباً.

لكن المدير العام أوضح أنه حالياً «حتى تاريخه» التأمين على منظومة الطاقة الشمسية المنزلية ما زال يقترن بالتأمين على البيت.

كما أوضحت الهيئة في التأمين على الطاقة الشمسية أن جميع شركات التأمين العامة والخاصة وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين وقعت اتفاقية خاصة لتأمين مشروعات الطاقة الشمسية من جميع الأخطار بما فيها أخطار الطبيعة، بحيث تشترك جميع تلك الشركات بتأمين كل مشروع، وتقوم شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بإدارة أعمال هذه الاتفاقية، وذلك في إطار قرارات اللجنة الفنية لمجمع إعادة تأمين المصارف الشاملة /BBB/ «التي تعتبر السلطة التنفيذية العليا لها»، وترأسها الهيئة وتتمثل فيها الشركات أيضاً.

معتبرة «الهيئة» أن هذه الاتفاقية شكّلت خطوة جديدة تدل على الإرادة المستمرة بالتغلب على آثار العقوبات الاقتصادية الظالمة التي حدّت من خيارات إعادة التأمين، كما أنها تكرّس نموذجاً واضحاً لحشد الطاقات الوطنية في سبيل ذلك.. ممثلةً حافزاً حقيقياً للتوسع في مشروعات الطاقة البديلة، الأمر الذي سينعكس على الاقتصاد والمجتمع، ويؤكد الدور الذي يمكن أن يطلع به قطاع التأمين في كل مناحي الحياة الوطنية.

وكان مدير عام الهيئة قد بيّن لـ«الوطن» أنه بعد قرار تخفيض الحد الأقصى لمدة سداد القروض الممنوحة لتركيب منظومة كهروضوئية أو عنفات ريحية للقطاع المنزلي بحيث تصبح 10 سنوات، أن الهيئة تعمل لإعادة دراسة التأمين على هذه القروض عبر وثيقة «بوليصة» تأمين خاصة تشابه وثيقة التأمين على قروض الدخل المحدود، علماً أن سقوف هذه القروض للأغراض المنزلية 35 مليون ليرة، في حين بيّن أنه بحال إقرار هذه المنتج سيتم تقييمه وبعدها يمكن التوسع نحو التغطية والتأمين على قروض صندوق دعم الطاقات المتجددة للأغراض الصناعية والزراعية وغيره.

وحول التأمين على مشروعات توليد الطاقة الشمسية بيّن أن الحد الأقصى للتعويض في هذا المنتج سيكون حتى 15 مليار ليرة على أن تكون حصة كل شركة تأمين «خاصة» من قيمة التعويض 500 مليون ليرة وحصة المؤسسة العامة للتأمين 3 مليارات ليرة والاتحاد العربي لإعادة التأمين 6 مليارات ليرة.